

أزمة عزوف المرأة عن المشاركة السياسية (المرأة العراقية أمودجا)

مفاز إبراهيم داود

باحثة في برنامج الدكتوراه- كلية العلوم السياسية
قسم النظم السياسية والسياسات العامة-جامعة النهريين

الملخص

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين، وفي الحقيقة أن هذا الموضوع من خلال البحث نجد متعلقاً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فبالرغم من التحول نحو الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وأنظمة انتخابية تضمن حقوقاً للمرأة لا سيما إقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحة أو نائبة إلا أن ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة حقيقية للعزوف عن المشاركة، لذلك فإن وسائل تمكين المرأة على المستوى الاجتماعي الثقافي والاقتصادي والسياسي ستسهم في تعزيز المشاركة السياسية وتطور حركة التنمية بشكل عام. الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية للمرأة، المرأة العراقية، نظام الكوتا الانتخابية، عزوف المرأة السياسي، تمكين المرأة.

Women's Reluctance Crisis in Political Participation (Iraqi Women Rodel)

Mafaz Ibrahim Dawood

Researcher in the PhD Program – College of Political
Science – Department of Political Systems and Public
Policy – Al-Nahrain University

Abstract:

Topic of Iraqi women's political participation considers one of the most concerning topics that attract the attention of many researchers. In fact, through this research, we have found that this crisis pertaining to social, economic, cultural and political factors, despite the transformation towards democracy and the existence of a constitutional document and electoral systems that guarantee women's rights, especially the adoption of the quota principle to enhance Opportunities for women to be present in political life as a candidate or as a voter, but this has collided with many challenges on the legal, social, and economic level, which led to the creation of a real crisis of reluctance to participate. Therefore, the means of empowering women on the social, cultural, economic, and political level will contribute to

strengthening political participation and the development of the movement development in general.

Keywords : Women's Political Participation, Iraqi Women, Electoral Quota System, Women's Political Reluctance, Women's Empowerment.

المقدمة

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ظاهرة حضارية ودليلاً على وعي المجتمع وتطوره فضلاً عن كونها ظاهرة ثقافية وسياسية؛ لأن الديمقراطية تتطلب مشاركة أفراد المجتمع جميعهم بما فيها توافر آليات لتعزيز مشاركة المرأة بشكل أوسع لا سيما في الدول التي عانت ولا تزال تعاني من مشكلات عدم الاستقرار السياسي التي تكون فيها المرأة من أكبر ضحايا النزاعات، وفيما يخص العراق فإن موضوع المشاركة السياسية للمرأة بعد عام (2003) قد استحوذ على اهتمام الباحثين ولا سيما أن المجتمع العراقي قد توارثه الكثير من العادات والقيم التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالرغم من التحول نحو الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وأنظمة انتخابية تضمن حقوقاً للمرأة لا سيما إقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحة أو نائبة، إلا أن ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة حقيقية للعزوف عن المشاركة، ومن هنا فإن تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية لا سيما في العراق بعد عام (2003) يستدعي العمل على وسائل تمكينية، منها ما يختص بالجانب القانوني وتعزيز الضمانات اللازمة له ووسائل أخرى تختص بالجانب الاقتصادي وتمكينها معرفياً وصحياً وصولاً إلى وسائل ثقافية واجتماعية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام وفي العراق بعد عام (2003) بشكل خاص بما فيها التحديات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية التي أدت إلى إيجاد أزمة العزوف، وكذلك إيجاد سبل ووسائل من شأنها تعزيز مكانة المرأة العراقية في الحياة السياسية.

إشكالية البحث

تدور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة وقابلية النظام السياسي على إيجاد الأجواء الملائمة والضمانات الكافية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، ومن هنا تدور الإشكالية حول تساؤلات عدة، أهمها:

- 1- ما هو مفهوم المشاركة السياسية؟
- 2- ما هو واقع مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد عام 2003؟
- 3- ماهي أسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003؟
- 4- ماهي وسائل تمكين المشاركة السياسية للمرأة العراقية؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد عام 2003 وعلى الرغم من توافر الدستور الديمقراطي الدائم وكفالاته لحقوق المرأة في المشاركة وكذلك تطبيق مبدأ الكوتا، قد اعترضتها العديد من المعوقات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، الذي يستلزم تحقيق وسائل تمكينية على مختلف الأصعدة بغية تعزيز دورها في الحياة السياسية.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمه ومبحثين فضلا عن خاتمة، إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها.

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين، وفي الحقيقة أن هذا الموضوع من خلال البحث نُجده متعلقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن خلال الاطلاع على البحوث والتقارير نجد أن أغلبها تتحدث عن شيء مفقود وهو مساواة الرجل مع المرأة وخاصة فيما يتعلق بالمرأة العراقية، فهي تواجه الكثير من المشاكل التي تعيق المشاركة الفعلية في الحياة العامة وذلك بسبب موقف المجتمع منها بسبب مغروساته المتوارثة من عادات وقيم وتقاليده والتراث الشعبي، وكذلك الأحداث التي حدثت في المجتمع العراقي خلال العقود الماضية والتي ساهمت في إضافة عوامل جديدة لحجب دور المرأة الذي يجب أن تقوم به والمتمثل باتخاذ القرار في البناء الاجتماعي ومكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال دورها في بناء هذا البلد وتحليله من التخلف وما يدور في داخله، وتساهم في تطوره وتقدمه والصعود به إلى مستوى الدول المتقدمة التي كان للمرأة دور كبير فيها من خلال الصعود إلى سدة الحكم، ومثال ذلك ملكة بريطانيا (اليزابيث)، ونرى أن حقيبة وزارة الخارجية الأمريكية كانت تديرها خلال فترتين من الحكم امرأتان (كوندوليزا رايس، وهيلاري كلينتون)، وهذا منصب كبير من خلاله تتحدد هذه الدولة الكبيرة.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسياً وثقافياً، فارتفاع نسبة المشاركة السياسية في مجتمع ما يدل على نضجه ووعيه وتقدمه بحقوقه السياسية، كما يدل على نسبة عالية من الثقافة السياسية، وتمثل المشاركة السياسية أرقى أنواع الديمقراطية من خلال مساهمة مختلف أبناء المجتمع في تحمل مسؤولياتهم السياسية سواء بالانتخاب أو الترشيح، وتتعدد أشكال المشاركة السياسية لتشمل كذلك تقلد الوظائف العامة في مختلف السلطات الحكومية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية وممارسة العمل النقابي والاجتماعي، كما تتأثر المشاركة السياسية بالبيئة المحيطة لنشأة الفرد، فنجد مجتمعات تشارك بفاعلية بسبب توفر الظروف المناسبة والمناخ الديمقراطي لها، بينما نجد مجتمعات أخرى فيها انعدام و ضعف واضح في مشاركة الأفراد لعدم توفر المناخ الديمقراطي.¹

تعرف المشاركة السياسية حسب رأي صموئيل هنتغتون (هو ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال).

وكذلك تعرف المشاركة السياسية على أنها (العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها وأن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد بأن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع).²

وعليه، ينطوي مفهوم المشاركة السياسية على بعدين رئيسيين، هما الانتخاب والمجتمع المدني، وما يترتب على توافر مبدأ المشاركة السياسية في تعزيز الشرعية للأنظمة السياسية، عبر ما يأتي:

1_ العملية الانتخابية: تعد الانتخابات من أهم سمات الأنظمة الديمقراطية التي تأتي من خلال اختيار المواطنين لمن يمثلهم بحرية تامة وبدون ضغوط تمارس عليهم، وذلك يساهم في اختيار صنّاع القرار والسياسات من قبل أفراد المجتمع من جهة، و توجيه المنع والانتقاد لهم وهي حالة (عدم فوزهم في الانتخابات) من جهة أخرى، وبناء على ذلك فإن العملية الانتخابية لا بد أن تتمتع بقدر من التنافسية، وهذا يعني أن الأحزاب السياسية التي لا تستطيع الوصول إلى الحكم ستتحول إلى معارضة برلمانية ويتمتع أعضاؤها بحرية الكلام والاجتماع والتعبير عن انتقاداتهم للحكومة، والحرية نفسها في طرحهم لبرامجهم الانتخابية ومرشحيهم البديلين، وتلك العوامل المتممة للأنظمة السياسية وفي عملية المشاركة السياسية ستوفر مزيداً من فرص تحقيق الأمن الوطني عبر الابتعاد عن العمل السري ذات المديات العنيفة.³

2_ مؤسسات المجتمع المدني: من مقومات الشرعية السياسية وجود مؤسسات المجتمع المدني لامتلاكها أدواراً في تطوير وترسيخ المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة، وتعزيز إقرار الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتعمل على تخفيف حدة توتر المواقف العنيفة عبر التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع دون النظر إلى قوميتهم أو مذهبهم، ومن ثم ارتفاع معدل التضامن والحس المشترك، وكذلك تدريب الناشطين بما فيهم القادة السياسيون والاجتماعيون على تعزيز قيم الديمقراطية وأسلوب الحكم في نطاقها، فضلاً عن إرساء الأسس لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل الثقافية الأخرى، وتلك العوامل برمتها تمثل فرصاً لتحسين المشاركة السياسية للمرأة⁴.

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

كانت هناك مشاركة سياسية واضحة للمرأة العراقية بعد عام 2003، إذ نجحت في أن تنافس الكتل والأحزاب حتى الإسلامية منها لتثبيت حقوقها السياسية واحتلال مواقع قيادية في الدولة العراقية⁵. إذ أظهرت الإدارة الأمريكية بعد احتلالها للعراق عام 2003 اهتماماً واسعاً بقضية المرأة ومآسيها وقصص معاناتها، وكان الاهتمام مكثفاً من خلال الدعوات الخاصة التي تم توجيهها إلى عدد من النساء المختارات لزيارة البيت الأبيض الأمريكي ووزارة الخارجية ومخاطبة الكونغرس، أعقبها القيام بجولات صحفية في مختلف المدن الأمريكية، وكذلك عقد اللقاءات الصحفية وتقديمهن في برامج تلفزيونية، وكذلك تأسيس العديد من المنظمات النسوية وبدعم من القوات الأمريكية، وساهمت نساء عراقيات، منهن صفية السهيل، وباسكال ورده، وهما عضوتان في منظمة (ناعج) الخاصة بحقوق المرأة في تنظيم مؤتمر نسوي في بغداد يوم 9 تموز 2003 وبرعاية سلطة الائتلاف المؤقتة للحث على مساهمة المرأة في إعادة البناء في الوقت الذي هدمت القوات الأمريكية معظم البنى التحتية للعراق وتركت منشآت الدولة وأماكنها العامة والمتاحف والمكتبات الوطنية باستثناء وزارة النفط عرضة للنهب والسلب والتخريب، وعملت منظمة (ناعج) على إقامة مؤتمر سنوي في مدينة الحلة استضافت فيه العديد من النساء العراقيات بدعم من سلطة الائتلاف المؤقتة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتدريب المشاركات، وعددهن 150 امرأة، على الديمقراطية وحقوق المرأة، وقامت هذه المنظمة بتقديم رسالة إلى الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر عام 2004 شرحت فيها مخاوفها من تصاعد المد الإسلامي ومحاوله تطبيق الشريعة في العراق وناشدته للاهتمام بقضية المرأة وتهديد حقوقها ومعالجتها، وأكدوا أن المرأة العراقية تقف بجانب الحاكم المدني لتحقيق عراق ديمقراطي يسوده السلام⁶.

اتساقاً مع ما سبق، نلاحظ أنه بعد عام 2003 وصلت نسبة مشاركة البرلمان بأنة إلى 33% من عدد مقاعد البرلمان، في حين أن نسبة مشاركة المرأة الفرنسية داخل البرلمان لم تتجاوز 12%، والبريطانية داخل مجلس العموم 19%، بينما في مصر ودول الخليج والأردن لم تتعد مشاركتها 3%، ثم جاء

الدستور العراقي الصادر عام 2005 ليحقق نسبة تمثيل النساء في البرلمان بأن لا يقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، فاصبح دور المرأة العراقية بعد عام 2003 أكثر فاعلية عن طريق نظام الكوتا الذي سمح بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والتقديم للانتخابات والمجالس النيابية والمحلية وتولي الوظائف العامة، ولكنها مازالت ليست كبيرة مقارنة بالرجل.⁷

إذ حصلت المرأة العراقية في انتخابات عام 2005 على نسبة 25% من المقاعد من أصل 275 عضواً في الجمعية الوطنية الانتقالية، حيث تولت المرأة العراقية 6 وزارات من أصل 36 حقيبة وزارية، أما في انتخابات مجلس النواب بدورته الثانية عام 2010 فبلغ عددهن أكثر من 2000 امرأة من أصل 6539 مرشحا في عموم الدائرة الانتخابية في البلاد، وتنافس على 325 مقعداً، وقد حصلت النساء على 80 مقعداً في البرلمان.⁸

وفي الانتخابات البرلمانية عام 2014 وصلت 22 امرأة إلى البرلمان العراقي من إجمالي 328 من دون الحاجة إلى الكوتا خلافاً للانتخابات التشريعية عام 2010، إذ وصلت امرأة واحدة فقط خارج نظام الكوتا، أما في انتخابات 2018 فبلغ عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية 1983 مرشحة، حصلت فيها المرأة على 84 مقعداً من مجموع 329 مقعداً في مجلس النواب العراقي، وهي تعتبر نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة، أما في انتخابات 2021 فأقر قانون جديد للانتخابات تم إصداره عام 2019 وهو قانون معايير لجميع القوانين التي صدرت في العراق منذ عام 2003، فبدلاً من اعتماد البلاد دائرة انتخابية واحدة مثلما حصل في الانتخابات السابقة عام 2005 أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق الـ (18) دائرة انتخابية كما حصل في الانتخابات الثلاثية اللاحقة فإن القانون الجديد يقسم العراق إلى 83 دائرة انتخابية على عدد مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب العراقي، ومما يشار إليه في هذا القانون أنه يسمح بالترشيح الفردي، ويحق للمرشح الاحتفاظ بالأصوات التي حصل عليها من دون أن تذهب إلى الكتلة التي رشح عنها هذا المرشح، وبلغ عدد المرشحات 951 مرشحة من مجموع 3552 مرشحا، وهي نسبة منخفضة بالنسبة إلى مشاركة المرأة مقارنة مع انتخابات عام 2018، وعزت الأسباب إلى تعرض النساء للضغوط، مما يجعلهن أقل حظاً في السياسة من الرجال.⁹

ولكن مع هذه النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في انتخابات 2021 تمكنت المرأة العراقية من تخطي عدد مقاعد الكوتا المخصصة لهن، وهي 25% من إجمالي مقاعد البرلمان، أي ما يعادل 83 مقعداً، حيث بلغ عدد الفائزات هذه المرة 97 امرأة، بزيادة 14 مقعداً عن الكوتا المخصصة للنساء، من بينهن فائزتان من الأقليات، فيما أظهرت النتائج فوز 57 امرأة بقومتها التصويتية من دون الحاجة إلى الكوتا.¹⁰

ومن خلال استعراضنا لدور المرأة العراقية في مشاركتها البرلمانية نلاحظ أن تلك النسبة التي أقرتها الكوتا لا ينسجم مع العدد النسبي للنساء في العراق، فهي تعد قليلة مقارنة مع أعدادهن، وذلك بسبب تحديات

عديدة أدت إلى عزوفها عن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية العراقية، وهذا ما سنتطرق له في المبحث الآتي.¹¹

المبحث الثاني: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المرأة العراقية عن الحياة السياسية كأن تكون أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو أسباب ذاتية تخص المرأة نفسها، إذ احتل العراق عام 2020 المرتبة 70 عالمياً من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا (الأسكوا) والمعهد العراقي.¹² وللتطرق إلى أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية ووسائل التمكين سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

المطلب الثاني: وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

المطلب الأول: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

1_ الأوضاع السياسية: إن الأوضاع التي مر بها العراق منذ عام 2003 إلى عام 2014 شهدت وتيرة من العنف والنزاعات المسلحة، إن هذه الأوضاع تخلف رد فعل نفسي لدى المرأة وعزوفها عن المشاركة السياسية، فدخل داعش وسيطرته في الأنبار والموصل (ما قبل تحريرها) ونظرته للمرأة كان له تأثير كبير على المرأة، إذ أصدر هذا التنظيم عام 2014 وثيقة توضح واجبات ومسؤوليات المرأة في ظل ما يسمى (بالدولة الإسلامية) صدرت عن كتائب الخنساء وهو الجناح النسائي لداعش في سوريا والعراق، هذه الوثيقة حملت عنوان (المرأة في الدولة الإسلامية)، وأبرز ما جاء في هذه الوثيقة هو تحديد السن الشرعي لزواج الفتاة 17-9 عاماً، كما شدد على المهام الرئيسية لها، وهي القيام بواجباتها الزوجية والتربية وأن مكانها البيت، وإذا استلزم الأمر للخروج فيكون في حالات استثنائية، وهي الجهاد في حال عدم وجود الرجل أو لدراسة الدين، إن هذه الأمور تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية خاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي.¹³

2- طبيعة النظام السياسي: إن طبيعة النظام السياسي وعدم وجود الأفكار التي تدعم المرأة العراقية كله سبب عزوف المرأة عن الحياة السياسية. ويمكن أن يقسم إلى:¹⁴

أ- الإطار الدستوري: نص الدستور العراقي في المادة (14) (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الواقع الاقتصادي أو الاجتماعي)، ولكن مازالت المرأة تعاني من تحديات تعوق مشاركتها السياسية، فعلى الرغم من نظام الكوتا المعتمد ما يزال تمثيل المرأة في البرلمان العراقي غير متناسب مع نسبة عدد

النساء في العراق، صحيح أن نظام الكوتا جاء ليمثل المرأة في البرلمان إلا أن هذا النظام وتلك النسبة التي اقترحها الدستور تبقى غير كافية، و من الصعب على امرأة أن تفوز بأحد المقاعد خارج نظام الكوتا، وصفت الكوتا بأنه نظام يحول القضية إلى مفهومها السوسيولوجي دون الدور الاجتماعي.¹⁵

يمتد التمييز ليشمل النائبات داخل البرلمان وضد توليهن المناصب العامة، فمثلا لا تحتوي بعض اللجان البرلمانية مثل لجنة الأمن والدفاع على امرأة واحدة بالإضافة الى عدم حصول المرأة على إحدى الرئاسة الثلاث، أو تمثيل العراق خارجيا من خلال وزارة الخارجية.¹⁶

وأيضاً نرى داخل البرلمان أنه على الرغم من وجود النائبات إلا أن الكتل وقادة الأحزاب تهيمن على النساء إلى حد عمدت تلك الجهات إلى إجهاض تشكيل كتل نسائية، وهو سبب فشل الحركة النسوية داخل المجلس، بل أكثر من ذلك فقد أعطوا الرجال مهام إدارة الهيئات المستقلة فيما كلفت النساء بمهام ثانوية خلف الكواليس، وعلى مستوى المحافظات تربع الرجال على رئاسة مجالس المحافظات.¹⁷

كما أن نسبة الكوتا والمادة (49) قد حددت إطار مشاركة المرأة في البرلمان فقط، ولم تكن هناك تشريعات أو نصوص دستورية تفرض التمثيل النسبي في باقي السلطات الأخرى (القضائية، مجلس الرئاسة)، كذلك لم يحدد الدستور نسبة تمثيل المرأة في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، أي أن الدستور أغفل حق المشاركة السياسية بشكل صريح.¹⁸

إن قضية التمثيل النسبي للمرأة واجه جدلا واسعا، فعندما تم كتابته الدستور العراقي عبرت المسودة الأولى من الدستور التي تسربت عن وجود توجهات تتجاهل مشاركة المرأة العراقية بسبب وجود تعارض بين نظام الكوتا مع مبدأ المساواة في الدستور، ولكن بعد قيام الحركة النسوية بالتصدي لذلك التوجه من خلال حملات الضغط الواسعة على اللجنة المكلفة بإعداد الدستور وعلى القادة السياسيين نجحت من خلالها تثبيت الكوتا في الدستور، إن اللجنة المعنية بكتابة الدستور المؤلفة من 55 عضوا، ضمت 9 نساء فقط، أما لجنة تعديل الدستور فقد ضمت 3 نساء من أصل 25 عضوا، فهذه الأرقام هي تقل عن التمثيل النسبي الذي أقره الدستور العراقي.¹⁹

ومن أبرز صور التهميش هو عندما افتتحت الجلسة الأولى لمجلس النواب عام 2010 وتولى أسامة النجيفي رئاسة المجلس، وقصي السهيل منصب النائب الأول وعاطف طيفور النائب الثاني أبدت النائبة حنان الفتلاوي استغرابها من عدم وجود المرأة في هيئة رئاسة البرلمان، وطالبت بأن يتم إنصافهن كنائبات عن طريق اللجان الدائمة في البرلمان، ولم يكن هناك أي تمثيل للمرأة بين المحافظين ومساعدتهم، وكان هناك تعقيب واضح للمرأة عن مفاوضات تشكيل حكومة الشراكة الوطنية، ولم تحضر المرأة مفاوضات الجمعية الوطنية عام 2010.²⁰

وبعد أن تشكلت حكومة المالكي عام 2010 والتي ضمت 41 وزارة لم يكن نصيب المرأة سوى وزارة واحدة وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة، وهو أمر مخالف لنظام الكوتا الذي يمنح المرأة 10 وزارات من مجموع 41 وزارة، وقد صرحت النائبة آلا طالباني بالقول (اليوم قد وئدت الديمقراطية في العراق) وكذلك كانت القوانين عام 2010 عددها 600 قانون ولم يكن من بينها قانون يخص المرأة²¹.

ب- النظام الانتخابي: على الرغم من وجود الكوتا إلا أنه جاء بتكبيته لم تنسجم مع دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي للبلد، لذلك كان هناك نوع من التهميش والإقصاء لدور المرأة في مواضع صنع القرار.، جاء في المادة (11) (يجب أن يكون هناك اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين، ثم يتوجب أن يكون ضمن أسماء أول ستة مرشحين اسم امرأتين، وهكذا حتى نهاية القائمة) بالرغم مما اشترطته المادة (11) جاء في المادة (14) (إذا فقد عضو مجلس النواب مقعده لأي سبب يحل محله المرشح الثاني في قائمته، ولكن إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يُشترط فيها أن تحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثرا على نسبة التمثيل).²²

أما قانون الانتخابات عام 2008 الخاص بمجالس المحافظات والأقضية فلم يتم تحديد النسبة التي ينبغي تحقيقها لتمثيل النساء (هذه النصوص تعد انتهاكا صريحا لحقوق المرأة)²³

3- العامل الاقتصادي: إن انتشار الفقر وانعكاسه على المرأة في المرتبة الأولى وعدم استطاعتها توفير المال الكافي لحملاتها الانتخابية، فضلا عن الحروب الطويلة التي مر بها العراق، كانت عائقا أمام المرأة في المشاركة السياسية.

4- التنشئة الأسرية: إن للتنشئة الأسرية دورا كبيرا في تنشئة الفرد، فهي تحدد سلوكه واتجاهاته نحو مجتمعه، ففي العراق هناك بعض الأسر التي تسيطر عليها السلطة الأبوية، كما أن توحيد الأطفال مع الوالدين من الجنس نفسه في سن مبكر له تأثير على شخصية الفرد، فيتشبه الأولاد بسلوك آبائهم، والفتيات بسلوك أمهاتهن، وهذا يؤثر على دور ووعي الفئات عند الكبر تجاه مشاركتهم السياسية.

5- الموارد الاجتماعية والثقافية: إن طبيعة المجتمع العراقي وما يحمله من عادات وتقاليد وثقافة عشائرية أثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي بعض المناطق يقتصر دور المرأة لديهم على تربية الأولاد والأعمال المنزلية فقط، فنجد أن سمة من سمات المجتمع العراقي هي سيطرة الرجل على المرأة، أما الموروث الثقافي فله تأثير على مشاركة المرأة لا سيما الفهم الخاطيء للدين لمنع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، ويذهب البعض الآخر إلى أكثر من ذلك من خلال التفسير الخاطيء

لبعض الآيات القرآنية، كما جاء في القرآن الكريم (الرجال قوامون على النساء) وبحسب تفسيرهم فإن الرجل له سلطة على المرأة، و يستخدمون هذا الفهم لحرمان المرأة من المشاركة السياسية.

6-التطرف الديني: يؤدي التطرف الديني الذي تزايد بعد عام 2003 لا سيما مع ظهور جماعات الراديكالية المتشددة دورا سلبيا تجاه المشاركة السياسية للمرأة، إذ لا تعترف تلك الجماعات بجميع حقوق المرأة فضلا عن حقها في المشاركة السياسية، ومنها النشاطات التابعة لمنظمات المجتمع المدني، إذ أشارت التقارير بهذا الصدد إلى تعرض العديد من النساء الناشطات للقتل في بعض الأحيان.

7- معوقات ذاتية: هي عدم وعي النساء بأهمية دورهن في الحياة السياسية بسبب التربية التي تلقينها، كما إن المرأة بطبيعتها تميل إلى السلوك المحافظ أكثر من الرجل، وهي بعيدة عن الارتباط الحزبي، كذلك لم يسن قانون للأحزاب السياسية في العراق، الأمر الذي جعل الحياة الحزبية في العراقي غير واضحة.

نستنتج مما تقدم أن كل هذه العوائق كانت سببا في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية

المطلب الثاني: وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

ظهر مفهوم تمكين المرأة في ثمانينيات القرن الماضي، وأضحى من المفاهيم المحورية في الدراسات الاجتماعية، والذي أفضى إلى جعل مفاهيم التنمية ليست مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما يمكن للمرأة امتلاك عناصر القوة العملية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية واعتمادها على نفسها في تحسين أوضاعها المعيشية إضافة إلى تعزيز مشاركتها في اتخاذ القرارات التي تمس حياتها وحياة عائلتها.

هناك العديد من الوسائل التي ينبغي العمل عليها من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، أهمها ما يأتي:

1- القوانين والتشريعات: ضرورة تحديث قوانين الأسرة والتشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة وزيادة تواجد المرأة في جميع المؤسسات عن طريق صياغة قانون خاص يتعلق بالمساواة وإصلاح قانون الانتخابات وتطبيق هذه القوانين بفاعلية.

2- آليات التمكين: من خلال رفع كفاءة النساء عبر التعليم واكتساب المهارات مثل مهارة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، ومهارة إدارة الوقت، وأيضا التوعية السياسية والمدنية والتوعية بالقوانين التي تمس المرأة ودعم قدراتها في المجال الاقتصادي، وإنشاء الشركات وإبرام العقود، وكذلك التركيز الإعلامي على التوعية بدور المرأة

- 3- الثقافة والتنشئة: من خلال العمل على تغيير الثقافة السياسية لدى النساء وتشجيعهن على المشاركة السياسية وإعادة تنشئة الرجال والأولاد على الذكورية الإيجابية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، ومشاركة الرجل في تحمل الأعباء المنزلية والأسرية مع النساء، وضرورة القضاء على مفاهيم تكريس الصور النمطية لتغليب الرجل على المرأة من خلال تفعيل قانون التعليم الإلزامي واتخاذ إجراءات قانونية بحق العوائل التي تتلصق في إرسال بناتهن للدراسة.²⁴
- 4- تبني برامج خاصة: من خلال تعزيز الدور السياسي للمرأة في كل المؤسسات واتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوطات والتهديد، وكذلك نشر حملات توعية للنساء أنفسهن للتأكيد على أهمية دورهن السياسي وفتح مؤسسات تعليمية في المناطق الريفية وفي مناطق النزوح وإعادة أعمال المؤسسات التعليمية عبر زيادة الإنفاق الحكومي لإعادة تأهيل تلك المؤسسات في المناطق المحررة.²⁵
- 5- وسائل التمكين الاقتصادية والصحية: من خلال زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية بما يتناسب مع ارتفاع أسعار الخدمات والإيجارات، ورفع المستوى الكمي والنوعي للمساعدات الإغاثية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك تحسين الخدمات الصحية عبر إعادة تأهيل المؤسسات الصحية لا سيما مراكز تنظيم الأسرة والطفل.²⁶
- 6- التمكين الذاتي: والذي يكون في مستويات عدة، ومنها على المستوى الفردي عبر تعزيز قدرتها للسيطرة على حياتها وإحساسها بقيمتها وقدراتها على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه، أما المستوى الجماعي فيعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن ضمن العمل الجماعي وقوتهن في تجمعهن، وهذا يمكن تنفيذه من خلال اجتماعهن في النوادي الفكرية والاجتماعية التي تختص بشؤون المرأة وتمكينها.

الخاتمة

لاشك أن المشاركة السياسية للمرأة لها دور إيجابي بوصفها نصف المجتمع، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، إذ اتضح من خلال دراستنا حجم المعوقات التي تحد من عملية تمكين المرأة ومساهمتها الإيجابية **الأزمات**

الضمانات الاجتماعية وتوافر فرص العمل، وتلك الوسائل من شأنها أن تساهم في تعزيز مشاركة المرأة من جهة والتنمية من جهة أخرى.

المصادر

- 1 العايد، ح. ع. (د.ت.). المشاركة السياسية. مسترجع من www.ammonnews.net
- 2 عثمان، م. ع. (2016). تأصيل مفهوم المشاركة السياسية (ص. 2). القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.
- 3 أمين، ع. م. (2018). النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد 2003: دراسة في البنية السياسية (ص. 138) [رسالة ماجستير غير منشورة]. معهد العلمين للدراسات العليا، النجف.
- 4 عبد الله، ب. ص. (2015). الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003. مجلة العلوم القانونية والسياسية، (2)4، 241-238.
- 5 العذاري، ت. ر. ه.، وظاهر، س. ش. (2019). المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (43)، 1719.
- 6 التكريتي، ر. ض. ع. م. (2018). الدور السياسي للمرأة العربية 2003-2017: المرأة العراقية حالة دراسة (ص. 53) [رسالة ماجستير غير منشورة]. معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
- 7 العمالي، ش. (2021). المرأة في قانون الانتخابات العراقية الجديد وحظوظها بالفوز. مسترجع من www.independentarabia.com
- 8 سكاى نيوز عربية. (2021). في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا. مسترجع من www.skynewsarabia.com
- 9 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2020). تقرير مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق: العقبات وسبل التغلب عليها.
- 10 حسن، ل. ي. (2016). المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 (ص. 5). القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.
- 11 التكريتي، ر. ض. ع. م. (2018). مصدر سبق ذكره، ص. 62.
- 12 جمهورية العراق. (2005). الدستور العراقي، المادة (14).
- 13 نوري، آ. م. (2021). طريق المرأة العراقية إلى البرلمان. مسترجع من www.washingtoninstitute.org
- 14 الزبيدي، م. (د.ت.). العراقيات في العملية السياسية: أرقام دون جدوى، ضعف في الأداء والمشاركة. مسترجع من www.goethe.de
- 15 التكريتي، ر. ض. ع. م. (2018). مصدر سبق ذكره.
- 16 المصدر نفسه، ص. 63-72.
- 17 عيلان، أ. م. (2015). المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014: الواقع والتحديات. مجلة جامعة بغداد، (62)، 82.

- 18 المصدر نفسه، ص. 83.
- 19 الزبيدي، م. (د.ت.). مصدر سبق ذكره.
- 20 جمهورية العراق. (2005). قانون الانتخابات العراقي، المادتان (11) و(14).
- 21 المالكي، م. (2008). بعض المعوقات التي تسبب تأخر المشاركة السياسية للمرأة العربية. مسترجع من araa.sa
- 22 حسن، ل. ي. (2016). مصدر سبق ذكره، ص. 4.
- 23 عبد الله، ب. ص. (2015). مصدر سبق ذكره، ص. 247.
- 24 مجموعة باحثين. (2017أ). المشاركة السياسية للمرأة (ص. 96-97). مصر: مؤسسة فريدريش إيبيرت.
- 25 مجموعة باحثين. (2017ب). دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية (ص. 6). مصر: المركز الديمقراطي العربي.
- 26 محمد، م. م.، ومحمد، ز. س. (2020). وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق المتأثرة بالنزاع بعد العام 2014 وانعكاساته على الاستقرار السياسي. مجلة قضايا سياسية، (61)، 349.